الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/38/SLE/1

الجمعية العامة

Distr.: General
16 February 2021
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثامنة والثلاثون

3-14 أيار/مايو 2021

تقرير وطني مقدَّم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

سيراليون

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يسرّ حكومة جمهورية سيراليون أن تقدم تقريرها الوطني إلى مجلس حقوق الإنسان، في إطار جولته الثالثة، امتثالاً لعملية الاستعراض الدوري الشامل.

2- ويعرض هذا التقرير أوجه التقدم المحرز في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان منذ استعراض التقرير المقدَّم في إطار الجولة الثانية؛ كما يعرض تنفيذ التوصيات المقبولة والتحديات التي صودفت.

3- ويغطي هذا التقرير فترة أربع سنوات، من كانون الثاني/يناير 2016 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020.

ثانياً- المنهجية

4- ينبني تقرير الجولة الثالثة هذا على تقرير منتصف المدة الذي قدمته حكومة سيراليون في تموز/يوليه 2019. وقد أعدت كلا التقريرين اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للمملكة المتحدة والسفارة الأيرلندية في فريتاون. وتحضيراً لإعداد تقرير منتصف المدة، عُقدت في عام 2016 حلقات عمل تشاورية بشأن توصيات الاستعراض الدوري الشامل؛ كما نُظمت طوال عام 2017 اجتماعات عمل فنية؛ ونُظمت حلقة عمل تدريبية وطنية في مجال القدرات في تموز/يوليه 2018 وحلقة لتجديد المعلومات في تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

5- وفي الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر 2018 وتموز/يوليه 2019، جمعت اللجنة التوجيهية بيانات من أجل تقرير منتصف المدة من الوزارات والإدارات والوكالات باستخدام مصفوفة جمع بيانات. كما استخدمت اللجنة بحوثاً مكتبية ومواد متاحة بشكل عام من المصادر المفتوحة بشأن حقوق الإنسان في سيراليون. وروجع تقرير منتصف المدة وصودق عليه في حلقة عمل وطنية.

6- وجرى تطوير مصفوفة 2016-2020 المتعلقة بتنفيذ توصيات الجولة الثانية لكي يتسنّى تتبّع التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المعتمدة.

7- وجرى تشكيل لجنة صياغة داخل اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوزارات اجتمعت بانتظام وأعدت التقرير بناءً على البيانات المستقاة من المصفوفة ومن المصادر الأخرى عن طريق زيارات متنقلة إلى الوزارات والإدارات والوكالات ذات الصلة.

8- وأُعد تقرير الجولة الثالثة هذا عن طريق عملية تشاورية على مستوى رفيع. وفي الفترة ما بين 13 و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أُجريت مشاورات في فترات مختلفة، شملت منظمات المجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، واللجنة السيراليونية لحقوق الإنسان، وأعضاء لجنة حقوق الإنسان في البرلمان المشكلة من جميع الأحزاب السياسية ومسؤولين حكوميين آخرين. وكان الهدف من المشاورات هو أن يُسهم أصحاب المصلحة في إعداد التقرير عن طريق تحديد التطورات الرئيسية والتحديات والأولويات الوطنية في مجال حقوق الإنسان خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

9- وجرى استعراض مشروع تقرير الجولة الثالثة والتحقق مما فيه أثناء حلقة عمل وطنية لمدة يومين نُظمت في فريتاون مع مشاركين من الوزارات والإدارات والوكالات المعنية ومن منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمجموعات النسائية ووسائط الإعلام ومنظمات الشباب وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن في ذلك ممثل الأمم المتحدة وممثلو شركاء التنمية.

ثالثاً- التطورات الرئيسية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

10- منذ تقديم تقرير الجولة الثانية من الاستعراض في عام 2016، يُعرض فيما يلي ما حدث في البلد من تطورات رئيسية ذات انعكاسات على حقوق الإنسان.

تفشي جائحة "كوفيد-19"، وإعلان حالة الطوارئ، وحقوق الإنسان

11- أعلن رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوليوس مادا بيو، بإعلان مؤرخ 24 آذار/مارس 2020، حالة الطوارئ في جميع أنحاء سيراليون لمدة 12 شهراً كإجراء احترازي واستثنائي إضافي استعداداً للتصدي لوباء "كوفيد-19". وهذا يعني أنه يمكن للدولة بشكل قانوني ألاّ تتقيد بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في المادة 4(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على النحو الذي يكون مُبرَّراً للتصدي للوباء. وهذا الاستثناء منصوص عليه أيضاً في المادة 29 من دستور سيراليون (القانون رقم 6 لعام 1991).

12- وقبل إعلان حالة الطوارئ، في 16 آذار/مارس 2020، كانت توجد قيود على حرية التنقل فيما يتعلق بالسفر الدولي. وفُرض مزيد من القيود في تموز/يوليه كانت تهدف جميعاً إلى حماية الصحة والسلامة العامتين واعتُبرت متناسبة وضرورية. بيد أنه في الفترة ما بين 13 تموز/يوليه و27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، رُفعت جميع أشكال القيود المختلفة، بما في ذلك منْع العبادة الجماعية، وحظر التجول المفروض ليلاً على نطاق الدولة، ومنْع التجمعات العامة، والسفر فيما بين المناطق، والسفر الجوي الدولي.

13- وتواصل الحكومة حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأفراد. ولا يزال الأفراد يتمتعون بحماية القانون الكاملة، فلا توجد حالات اعتقال واحتجاز تعسفي؛ ولا معاملة لاإنسانية ومهينة؛ ولا حرمان من الملكية؛ ولا حالات تعدّ على الخصوصية؛ ولا عرقلة لحرية الضمير والتعبير؛ ولا تمييز. وبشكل هام، جرت خلال هذه الفترة حماية جميع الحقوق الأساسية غير القابلة للتقييد وذلك وفقاً لالتزامات حكومة سيراليون بموجب المادة 4(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية أثناء حالة الطوارئ.

حِزَم الدعم الحكومية لمواجهة "كوفيد-19" من أجل تيسير سبل العيْش والعمالة

14- بناءً على الدروس المستفادة من تجربة وباء إيبولا، قامت الحكومة، عندما سجلت سيراليون أول حالة من حالات "كوفيد-19" بها في 30 آذار/مارس 2020، بالاستجابة فوراً بخطة تتواءم أيضاً مع خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2019-2023. وتنقسم الاستراتيجية إلى شقين: خطة الاستعداد والاستجابة الصحيْين لوباء "كوفيد-19"، التي تركز على إنقاذ الأرواح، وبرنامج الاستجابة الاقتصادية السريعة الذي يهدف إلى إنقاذ سبل العيْش. وفي إطار الخطة الصحية، ازداد عدد أسرّة العلاج بالمستشفيات في آذار/مارس 2020 من 30 إلى أكثر من 720 سريراً بحلول حزيران/يونيه 2020. وجرى توفير ألف سرير وتخصيصها لحالات "كوفيد-19" بالإضافة إلى وثيقة تأمين على الحياة لـ 039 11 شخصاً من العاملين في الرعاية الصحية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ العدد الكلي لحالات "كوفيد-19" 428 2 حالة، منها 846 1 شخصاً تعافوا بينما توفي 74 شخصاً.

15- وفيما يتعلق بإنقاذ سبل العيْش، مُنحت الفئات الضعيفة شبكات أمان في شكل برامج موسَّعة للتحويلات النقدية يتراوح مبلغها بين 000 35 لِيون سيراليوني إلى 000 100 لِيون للأسر المعيشية التي لديها نسبة محددة من الأشخاص ذوي الإعاقة. وكان من المستفيدين أيضاً العاملون في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء. وقد تلقى التجار الصغار، والبائعات في السوق، والعمال ذوو الأجور المنخفضة في القطاع غير الرسمي، البالغ عددهم الكلي نحو 000 29 شخص، مساعدات نقدية قدرها 000 300 1 ليون للفرد. وقُدم إلى العاملين في قطاعي الفنادق والترفيه تعويض قدره مرتب ثلاثة أشهر.

استقلالية القضاء ودعم سيادة القانون: حالة المحاكمة المتعلقة بالخيانة

16- في 1 تموز/يوليه 2020، انتهت محاكمة الرائد (متقاعد) ألفريد باولو كونتيه، الوزير السابق في الإدارة السابقة، بإصدار حكم ببراءته. وقد ساعدت عملية المحاكمة في التأكيد على استقلالية القضاء، على النحو المنصوص عليه في دستور عام 1991 ومبادئ المحاكمة العادلة الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1976. وكان الرائد (متقاعد) كونتيه قد اتُهم في 20 آذار/مارس 2020 بتهمة الخيانة، من بين تهم أخرى. وبعد قرابة ثلاثة أشهر من المحاكمة، في 1 تموز/يوليه 2020، صدر عن هيئة المحلَّفين المؤلفة من 12 شخصاً حكمها بالبراءة في 11 تهمة من التهم، من بينها الخيانة. ولذلك، جرى تبرئة الرائد (متقاعد) كونتيه والإفراج عنه. وقد امتثلت الدولة لقرار المحكمة. وتفخر حكومة سيراليون بعدم وجود سجناء سياسيين في البلد.

17- وتسلّم الحكومة بأن الاحتجاز المطوَّل السابق للمحاكمة يشكل تحدياً وهي تعكف على بحث هذه المسألة، ولا سيما عندما تكون المرافق الإصلاحية مكتظة. والسبب في هذا الوضع متعدد الأوجه، يتراوح بين التحديات الإجرائية في دعاوانا وإجراءاتنا الجنائية وضآلة عدد قضاة الصلح والقضاة ومحامي الدولة اللازمين للنظر في القضايا وتولّي المقاضاة، على التوالي. ولتغيير هذا المسار، تواصل الحكومة توظيف قضاة وقضاة صلح ومحامين للدولة كجزء من التزامها بتحسين الوصول إلى العدالة *وإقامة* العدل. ففي عام 2020، وظّفت الحكومة 30 محامياً للعمل في إدارة الموظفين القانونيين في مكتب النائب العام ووزير العدل. وسيجري توزيع هؤلاء المحامين في جميع أنحاء البلد لمساعدة المحاكم في إقامة العدل بسرعة وفي الوقت المناسب. وهذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها إدارة الموظفين القانونيين بهذا التوظيف الضخم دفعة واحدة. كما تخطط الحكومة لتوظيف قضاة وقضاة تحقيق إضافيين لخدمة المحاكم في كل جزء من أجزاء البلد.

18- وتقوم الحكومة أيضاً بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون الإجراءات الجنائية. ومع وجود قانون جديد للإجراءات الجنائية، ستساعد أنظمة الكفالة الحالية وقضاة التحقيق والقضاة ومحامو الدولة الإضافيون على وضع حدٍ للاحتجاز المطوَّل السابق للمحاكمة.

لجان التحقيق المستقلة في فساد الموظفين العموميين، والمحاكمة العادلة، وسيادة القانون، وإنهاء الإفلات من العقاب

19- عيَّن رئيس الجمهورية ثلاثة رؤساء ومفوَّضين وحيدين بموجب الصكوك الدستورية أرقام 64 و65 و67 المؤرخة 1 آب/أغسطس 2018 و27 أيلول/سبتمبر 2018، على التوالي، للنظر في أنشطة مسؤولي الحكومة السابقة. وعلى عكس الصكوك الدستورية السابقة التي عُرضت على البرلمان، لم يصدِّق البرلمان على هذه الصكوك الدستورية إلا بعد مداولات مستفيضة من جانب أعضائه تُوجت بإنشاء لجان التحقيق المختلفة.

20- وبدأ المفوضون في عقد جلسات استماع علنية على أساس المبادئ الراسخة للمحاكمة العادلة وسيادة القانون. وكانت التحقيقات محايدة إذ سمح المفوضون للأشخاص المعنيين بالدفاع عن أنفسهم إزاء الادعاءات التي وجهت ضدهم. وحددت اللجان جميع مبادئ القانون المنطبقة فيما يتعلق بمعيار الإثبات وتقييم الأدلة.

21- ونشرت الحكومة مؤخراً ورقاتها البيضاء بشأن توصيات اللجان المختلفة عقب تسليم التقارير. ونظراً إلى أن التوصيات المقبولة الصادرة عن أي لجنة تحقيق تُعد حكماً صادراً عن المحكمة العالية، فإن سبيل الانتصاف القانوني المتاح للأشخاص المعنيين المذكورين هو استئناف التوصيات. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، كان قد قُدم 60 استئنافاً من هذا القبيل إلى محكمة الاستئناف.

قضـــايا المظاهرات والعنف والموازنـة بين الحق في حريـة التجمع وتكوين الجمعيات والقانون والنظام

22- تعرب الحكومة عن أسفها العميق للاضـطرابات العنيفة التي وقعت في ماكيني ولونسار وتومبو وأسـفرت عن حدوث وفيات وإصـابات وتدمير عشـوائي للممتلكات. وقد جرى التحقيق في هذه القضـايا وتجري حالياً عمليات المقاضـاة في المحاكم. وتحاكم الدولة حالياً 13 و31 شـخصـاً على الأحداث التي وقعت في ماكيني ولونسار، على التوالي. ويجري إجراء تحقيق أولي في محكمة الصلح بخصوص الجرائم المرتكبة، بما في ذلك التآمر والقتل والحرق العمد وإحداث الأضرار العمدية والسلوك المشاغب.

23- وأنشـأت الحكومة لجنة تحقيق خاصـة للنظر في الاضـطرابات التي وقعت في ماكيني تضـم شـخصـيات من كبار مسـؤولي الحكومة من المؤسـسـات المختلفة. وأعدت اللجنة تقريراً لعناية رئيس الجمهورية. كما أجرت الشـرطة تحقيقاتها الداخلية بشـأن سـلوك أفراد الشـرطة الذين كانوا يعملون في المناطق التي حدثت فيها هذه الاضـطرابات. وأدت نتائج بعض التحقيقات إلى إقالة بعض كبار ضـباط الشرطة، بمن فيهم قادة وحدات محلية وضباط قادة وضباط آخرون.

24- وشكلت أيضـاً لجنة تسـجيل الأحزاب السـياسـية لجنة للتحقيق في الاضـطرابات العنيفة المذكورة لتحديد ما إذا كانت توجد صـلة بين هذا العنف وخطابات الكراهية من جانب بعض العاملين في وسـائل التواصـل الاجتماعي وما إذا كانت هذه الحوادث لها علاقة بالخلاف السـياسـي. وأجرت لجنة تسـجيل الأحزاب السياسية تحقيقاتها ولم تقدم تقريرها بعد.

25- كما حققت اللجنة السـيراليونية لحقوق الإنسـان في الاضـطرابات وعزت اللجنة، في تقريرها الصادر في آب/أغسطس 2020، الانتهاكات التي أعقبت ذلك إلى بعض الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وخلص التقرير، في جملة أمور، إلى أن افتقار الشـرطة إلى الكفاءة المهنية في التعامل مع أعمال الشغب والاضطرابات كان عاملاً أسهم في الانتهاكات.

إلغاء قوانين التشهير الجنائي

26- ألغت الحكومة في تشـرين الأول/أكتوبر 2020 الجزء الخامس من قانون النظام العام لعام 1965 الذي كان يجرّم التشهير المثير للفتنة، ما يشكّل تنفيذاً للتوصية الداعية إلى إلغاء قانون النظام العام والقوانين الجنائية المتعلقة بالتشهير المثير للفتنة، وبالتالي ضمان حرية التعبير.

تراجع الحكومة عن السـياسـات التي تحظر على الفتيات الحوامل العودة إلى المدرسـة ودخول الامتحانات

27- رُفع في 30 آذار/مارس 2020 الحظر الذي كان قد فُرض في عام 2015 على وجود الفتيات الحوامل في المدارس. وقد جاء ذلك طبقاً للتوصـية الداعية إلى إنهاء التدابير التي اسـتبعدت الفتيات الحوامل من النظام التعليمي الرئيسي.

حملة ارفعوا أيديكم عن فتياتنا: إعلان أن العنف الجنسي يشكل حالة طوارئ وطنية

28- قاد مكتب السيدة الأولى حملة صارمة بعنوان *"ارفعوا أيديكم عن فتياتنا"* كانت قد أُطلقت في كانون الأول/ديسـمبر 2018. وجرى تعديل قانون الجرائم الجنسـية لعام 2012 كجزء من رد الفعل الوطني إزاء العنف الجنسـي والعنف القائم على نوع الجنس (العنف الجنسـاني) وإزاء الانتهاكات ذات الصـلة في البلد.

وجرى أيضاً إنشاء أول "محكمة نموذجية للجرائم الجنسية" انطلقت أعمالها في 24 تموز/يوليه 2020 بغية محاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي. وعملاً على زيادة تطبيق ولاية الحكومة وتصميمها على التصدي لهذه الجريمة النكراء، أنشأ مكتب المدعي العام ووزير العدل فريقاً لمعالجة المحاكمات السريعة في القضايا التي تنطوي على العنف الجنسي والعنف الجنساني والانتهاكات ذات الصلة. كما صدرت تعليمات لمحامي الدولة بمعارضة الإفراج بكفالة عن مرتكبي الجرائم الجنسية وبضمان عدم استفادة مرتكبي الجرائم الجنسية المدانين من سلطة الرأفة.

29- وأُجري تعديل لقانون الجرائم الجنسية (المعدَّل) لعام 2019. ويزيد هذا القانون من العقوبة في حالة الإدانة بارتكاب جرائم اغتصاب أو جرائم جنسية في حق القاصرين. وقبل ذلك، كانت توجد حالة طوارئ بشأن الاغتصاب وجرائم أخرى في عام 2019.

30- ووفقاً للتقرير التقييمي لعام 2020 الصادر عن مؤسسة تحديات الألفية، سجلت سيراليون خطوات واسعة مرموقة في تحسين السياسات التي لها انعكاسات على حقوق الإنسان. والسياسات المعنية، المقيَّمة بالنسبة المئوية، هي كما يلي: الحقوق السياسية: 92 في المائة؛ والحريات المدنية: 88 في المائة؛ وسيادة القانون: 58 في المائة؛ وحرية الإعلام: 85 في المائة؛ ونوع الجنس في الاقتصاد: 61 في المائة؛ والإنفاق على الصحة: 68 في المائة؛ وإتمام البنات للتعليم الابتدائي: 68 في المائة؛ ومكافحة الفساد: 79 في المائة.

رابعاً- تنفيذ توصيات الجولة السابقة

ألف- التصديق على المعاهدات الدولية/الإقليمية/المواضيعية لحقوق الإنسان، والتعاون مع هيئات المعاهدات (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصيات 111-1 إلى 111-25، و111-35، و111-36، و111-38، و111-61

31- لا يزال التزام سيراليون بالعمل مع منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قوياً. فقد وقعت سيراليون على جميع المعاهدات الأساسية التسع لحقوق الإنسان وقدمت تقارير أولية و/أو دورية تتعلق بخمس من المعاهدات السبع المصدَّق عليها، وهي: اتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية الخاصة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل. وبعد الاستعراض الذي أُجري في الجولة الثانية في عام 2016، قدمت حكومة سيراليون أيضاً تقريرها الأولي عن حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى لجنة الخبراء المعنية بالإعاقة. كما زادت الحكومة مخصصات الميزانية المرصودة للجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تنفيذ أنشطة من شأنها تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

32- وقد حظيت معايير منظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق العمال والحقوق في العمل باهتمام حكومة سيراليون. فقد صدَّق البرلمان في 16 تموز/يوليه 2019 على اتفاقيات منظمة العمل الدولية السبع التالية، وأُودعت صكوك التصديق عليها لدى الجهة الوديعة للمعاهدات بالأمم المتحدة. وبدأت الحكومة في عملية لإدماج معاهدات منظمة العمل الدولية في النظام القانوني الوطني. ومعايير منظمة العمل الدولية التي جرى التصديق عليها هي الواردة في الصكوك التالية:

- بروتوكول عام 2014 للاتفاقية رقم 29 (اتفاقية العمل الجبري لعام 1930)؛
- اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، 1952 (رقم 102)؛

- اتفاقية إدارة العمل (رقم 150)؛
- اتفاقية إحصاءات العمل، 1985 (رقم 160)؛
- اتفاقية العمال المنزليين، 2011 (رقم 189)؛
- اتفاقية الهجرة من أجل العمل (رقم 97)؛
- اتفاقية العمال المهاجرين (رقم 143).

33- وتخطط حكومة سيراليون للتصديق على عدة بروتوكولات اختيارية في السنوات القادمة. وأحد أهداف عملية المراجعة الدستورية الجارية، في جملة أمور، هو دمج بعض مبادئ حقوق الإنسان الدولية التي تتبناها البروتوكولات الاختيارية المعنية في الدستور الجديد، وبالتالي جعلها جزءاً من القوانين العليا للدولة. وتسعى الحكومة إلى الحصول على الدعم من المانحين لتمكينها من إعداد التقارير المتأخرة وتقديمها. وسيوضَع في عام 2021 جدول زمني لتقديم التقارير المذكور أعلاه، وهو جدول ستسترشد به حكومة سيراليون.

34- وعشية كارثة الفيضانات والانهيالات الطينية في آب/أغسطس 2017 في فريتاون، أوفت سيراليون بدعوتها باستقبال *مقرر للأمم المتحدة الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً* من أجل إجراء دراسة لرصد وتقييم حالة حقوق الإنسان في سيراليون. وكانت هذه هي أول زيارة من هذا القبيل إلى أفريقيا من جانب شاغل الولاية الحالي. وعلى الرغم من الفيضانات والانهيالات الطينية الكارثية في 14 آب/أغسطس 2017، واصلت سيراليون زيارة المقرر الخاص في الفترة من 14 إلى 25 آب/أغسطس 2017. وقام المقرر بتقييم الخطوات التي اتخذتها الحكومة لحماية حقوق الإنسان من الآثار المترتبة على إدارة المواد والنفايات الخطرة طوال دورة حياتها. ومنذ ذلك الحين، قدم المقرر الخاص للأمم المتحدة تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر 2018[1].

35- وفي 12 آذار/مارس 2018، قدمت سيراليون إلى *المقرر المعني بالمتابعة* الذي يتبع *اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة* رد الحكومة على الفقرتين 11 و33(أ) و(ب) و(ج) و(د) من الملاحظات الختامية المبداه على بحث التقرير الدوري السادس لسيراليون.

36- وفي أوائل عام 2020، ردت سيراليون أيضاً على استبيان من *مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة/كبار السن ذوي الإعاقة*[2].

باء- عملية مراجعة الدستور، والإطار التشريعي المتعلق بحقوق الإنسان (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصيات 111-39، و111-40، و111-42، و111-43، و111-44، و111-51، و111-55، و111-62، و111-63

37- منذ صدرت في عام 2002 توصية لجنة الحقيقة والمصالحة بوضع دستور جديد، ظلت عملية اعتماد دستور جديد لمعالجة قضايا حقوق الإنسان الناشئة وقضايا أخرى في البلد تجري مجراها. وجرى التخطيط لإجراء استفتاء على الدستور المقترح قبل الانتخابات العامة والرئاسية في 7 آذار/مارس 2018. بيد أن الكتاب الأبيض للحكومة بشأن توصيات لجنة مراجعة الدستور لم يُنشَر إلا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في جريدة "سيراليون غازيت" (Sierra Leone Gazette, Vol. CXLV111, No. 79)، الأمر الذي لم يترك سوى قدر ضئيل أو منعدم من الوقت، بسبب الانتخابات، لإجراء الاستفتاء المخطَّط له. والحكومة الحالية

لسـيراليون ملتزمة تماماً، منذ تولّي مهامها في عام 2018، بالعملية التي تتولّاها لجنة مراجعة الدسـتور؛ كما أن توصيات الكتاب الأبيض معروضة حالياً على مجلس الوزراء.

38- وتوجد في القانون الدولي قواعد ومبادئ أوصـت لجنة مراجعة الدسـتور بإدراجها في الدسـتور الجديد. وأوصت اللجنة كذلك بأن المبادئ الأساسية لسياسة الدولة الواردة في الفصل الثاني من دستور عام 1991 (المادة 14) ينبغي ليس فقط أن تكون محورية في إدارة شؤون الدولة بل أن تكون أيضاً قابلة للتقاضي بشأنها من أجل تحسين إعمال حقوق الإنسان.

39- وبعض التوصيات التي وضعتها لجنة مراجعة الدستور، وهي توصيات مقبولة، تتضمن إلغاء عقوبة الإعدام؛ وتقليص فترة الاحتجاز السابق لعرض الشخص على المحكمة من عشرة أيام إلى سبعة أيام في حالة الجرائم الكبرى ومن 72 سـاعة إلى 48 سـاعة في حالة الجرائم الأخرى، على التوالي؛ كما تتضـمن أن الحماية من المعاملة اللاإنسـانية هي حماية مطلقة ولا يمكن الانتقاص منها تحت أي ظرف من الظروف؛ وأن التمييز محظور وليس فقط مُثبَّطاً؛ وأن الدولة سـتعتمد تدابير تشـريعية وتدابير أخرى لتنفيذ مبدأ ألا يكون أكثر من ثلثي أعضـاء الهيئات المنتخبة أو المعيَّنة من نفس نوع الجنس، وكذلك تجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

40- وكما هو مبيَّن في التقارير الوطنية المقدَّمة من سـيراليون إلى الاسـتعراض الدوري الشـامل في جولتيه الأولى والثانية، جرى الاضطلاع بأعمال مهمّة، بما في ذلك إصدار الصكوك المذكورة أدناه، بغية تنفيذ كثير من توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة وتوفير الضمانات التشريعية لحقوق الإنسان:

- قانون لجنة حقوق الإنسان لعام 2004، وإنشاء اللجنة السيراليونية لحقوق الإنسان؛
- القوانين الجنسـانية الثلاثة، التي صـدرت في عام 2007، وهي قانون مكافحة العنف العائلي، وقانون أيلولة التركات، وقانون تسجيل الزواج والطلاق العرفيين؛
- قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة 2011، وإنشاء اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- قانون المساعدة القانونية لعام 2012، وإنشاء مجلس المساعدة القانونية؛
- قانون الجرائم الجنسـية لعام 2012؛ بصـيغته المعدَّلة بقانون الجرائم الجنسـية (المعدَّل) لعام 2019؛
- قانون الحق في الوصـول إلى المعلومات لعام 2013، وإنشـاء لجنة الحق في الوصـول إلى المعلومات؛
- التعديلات التي أُدخلت على قوانين الجنسـية لعام 1973 في عامي 2006 و2017 بموجب قانون الجنسية السيراليونية (المعدَّل) لعام 2006 وقانون المواطنة المعدَّل لعام 2017؛
- قانون شركة مياه سيراليون، لعام 2017؛
- قانون وكالة إدارة الموارد المائية الطبيعية، لعام 2017؛
- قانون شركة مياه وادي غوما لعام 2017؛
- قانون حقوق الطفل، لعام 2007، وكذلك القرارات السياساتية الرئيسية التالية:
  - إنشاء اللجنة الوطنية للطفولة؛
  - اعتماد كثير من السـياسـات بشـأن عمل الأطفال، وبطالة الشـباب، ووقف تنفيذ عقوبة الإعدام، ومذكرة تفاهم بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

جيم- إعمال الحقوق المدنية والسياسية (الهدفان 5 و10 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصيتان 111-64، و111-90

41- سيراليون طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أن البلد طرف في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي يتضمن الحقوق المدنية والسياسية. ولا جدال في أن بعض الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد اتخذت مكانة القانون الدولي العرفي الملزم لسيراليون بوصفها دولةً عضواً في الأمم المتحدة. وينص الفصل الثالث من دستور عام 1991 على حماية الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جميعها تقريباً؛ وبخاصة حقوق مثل الحق في الحياة، والحرية، وحظر التمييز، وحرية الضمير (عدم وجود سجناء سياسيين)، والتعبير، والتجمع وتكوين الجمعيات؛ كما أن التعذيب والرق وتجارة الرقيق محظورة جميعاً بموجب الدستور. ولذلك فإن حكومة سيراليون هي، بفعل التزاماتها بموجب القانون الدولي ودستورها، مقيَّدة بإعمال الحقوق المدنية والسياسية.

الحق في الحياة - إلغاء عقوبة الإعدام

التوصيات 111-1، و111-2، و111-91 إلى 111-98

42- تدعو هذه التوصيات إلى إلغاء عقوبة الإعدام من سجلات قوانين سيراليون. وتتماشى هذه التوصيات مع السياسات الحكومية الحالية. وفي الفترة من عام 2016 إلى عام 2020، كان يوجد 84 شخصاً محكوماً عليه بالإعدام في انتظار تنفيذه ولكن لم يُعدَم أي منهم. وهذا بسبب الوقف الفعلي لتنفيذ عقوبة الإعدام، القائم منذ عام 1998 عندما جرى تنفيذ آخر عملية إعدام. وعلى الرغم من أن هذا الوقف هو توصية من جانب لجنة مراجعة الدستور لم توضع موضع التنفيذ بعد، فقد تعهدت بالفعل حكومة سيراليون بالتزامات صارمة بغية تحقيق هذه الغاية. وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2020، أعلن رئيس الجمهورية النوايا الواضحة لحكومته بإلغاء عقوبة الإعدام.

المساواة وعدم التمييز

التوصيات 111-27، و111-47، و111-64، و111-65 إلى 111-72، و111-77 إلى 111-79، و111-86 إلى 111-90

43- تتماشى هذه التوصيات مع السياسات الحكومية الحالية ومع القوانين القائمة الرامية إلى تعزيز تمكين المرأة، وإنهاء التمييز والعنف ضد المرأة، وتعزيز التكافؤ بين الرجل والمرأة، وحماية ضحايا فيروس إيبولا والعاملين في مجال الصحة، وحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصم، وحماية حقوق الأطفال.

44- والتمييز بين الجنسين يُعزى بدرجة كبيرة إلى الأعراف الاجتماعية والثقافية القائمة منذ أمدٍ طويل وإلى القوالب النمطية الجنسانية التي تملي العلاقات والأدوار والمسؤوليات بين الرجل والمرأة، وكذلك إمكانية الوصول إلى السلطة والموارد والامتيازات. وازدادت هذه الأعراف والقوالب قوةً بفعل مجموعة من القوانين التمييزية، بما في ذلك قوانين تشريعية[3] وعرفية. بل حتى عندما تُسَن قوانين وطنية لمعالجة أوجه انعدام المساواة هذه[4]، يظل دائماً الإنفاذ الفعال لهذه القوانين هو التحدي الرئيسي بفعل بعض الأسباب الاجتماعية.

45- وتوجد لدى سيراليون معايير قانونية تتماشى مع الأحكام الرئيسية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. فقد سنّت سيراليون، على مدى العقد الماضي، سلسلة تشريعات واستحدثت أدوات سياسات موجهة نحو تحقيق ذلك. وقامت، في الفترة ما بين عامي 2007 و2009، بسنّ قانون مكافحة العنف العائلي لعام 2007، وقانون أيلولة التركات لعام 2007، وقانون تسجيل الزواج والطلاق

العرفيّين لعام 2009، وهي قوانين رائدة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وأُتبع ذلك في عام 2012 بسنّ قانون الجرائم الجنسية الذي جرى تعديله في عام 2019.

46- ووقّعت سيراليون في أيلول/سبتمبر 2008 على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولكنها لم تصدِّق عليه. وأدى وباء فيروس إيبولا في عام 2014 والانهيار الاقتصادي الذي تزامن معه إلى إعاقة عملية التصديق. ومع انتخاب حكومة جديدة، جاءت جائحة فيروس كورونا. بيد أن الحكومة قد استجابت بشكل إيجابي من أجل تنفيذ محتويات البروتوكول.

47- وفي 23 آذار/مارس 2017، أطلقت الحكومة سياستها الوطنية الجديدة المتعلقة بالأراضي بغية التصدي للتمييز القائم على الأرض، ولا سيما ضد المرأة. إذ تضمن سياسة الأراضي الوطنية لعام 2017 حقوقاً متساوية للرجل والمرأة على السواء، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالوصول العادل إلى موارد الأراضي والسيطرة عليها. وتدعو هذه السياسة إلى تعديل دستور سيراليون ليشمل أحكاماً تضمن للمرأة الحق في الحماية الكاملة والمتساوية بموجب القانون وحقها في عدم التمييز ضدها على أساس نوع الجنس أو وضعها من حيث الزواج.

48- ومنذ الاستعراض الأخير، نفذت وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل خطة استراتيجية جنسانية وطنية. وشُكلت لجنة توجيهية وطنية لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن قراري مجلس الأمن 1325 و1820. كما أن سيراليون عضو في "مجلس الاتفاق المعني بالمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني"، وهي ملتزمة باتخاذ الإجراءات ذات الصلة المعروضة أدناه في مجال السياسات بما في ذلك تلك الواردة في الخطة الاستراتيجية الجنسانية الوطنية.

49- وقد اعتمدت شرطة سيراليون سياسة ترقية معجَّلة لصالح النساء، وتعطي الأولوية للإناث من أفراد الشرطة في فرص التدريب من أجل المشاركة في بعثات حفظ السلام الدولية. وفي شباط/فبراير 2019، اضطلعت القوات المسلحة لجمهورية سيراليون ببرنامج لتجنيد وتدريب 300 ضابط جميعهم من الإناث. وهذا هو برنامج للضباط تحت التدريب يتيح للنساء، ولا سيما ذوات المؤهلات المهنية (مثلاً في الطب والقانون والمحاسبة والمهارات المهنية وما إلى ذلك) الفرصة للانضمام إلى صفوف الضباط في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون.

50- وخطَت لجنة الخدمة الحكومية المحلية، وهي الهيئة المسؤولة عن المجالس المحلية، خطوات واسعة لإدماج النساء ليكنّ من أعمدة اللجنة. وتضم الهيئة خمسة (5) مفوضين، ثلاثة (3) منهم من النساء. ونص قانون الحكم المحلي لعام 2004 على أن تكون نسبة 70 في المائة من أعضاء لجنة الحي من النساء.

51- وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2020، أطلقت الحكومة السيراليونية سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتهدف هذه السياسة إلى تغيير الأعراف والمناظير الاجتماعية، وكذلك في الوقت نفسه إلى ضمان المساواة والإدماج وضمان الحصول على الحقوق والموارد والفرص للجميع.

52- وقد بدأت حكومة سيراليون، عن طريق وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال، في مراجعة كل من قانون حقوق الطفل، واستراتيجية العدالة للأطفال للفترة 2014-2018، وقانون التبني لعام 1989 بغية معالجة القضايا الناشئة في مجال حماية الطفل. وسيولَى الاهتمام في ذلك أيضاً إلى الأحكام المتضاربة في القوانين المتعلقة بحماية الطفل.

53- ووضعت اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان، دليلاً لمعالجة الشكاوى من أجل تسجيل حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتحقيق فيها والمساعدة في تعزيز هذه الحقوق وحمايتها. وأدى هذا الدليل، إلى جانب قانون الوصول إلى المعلومات، إلى زيادة إمكانية وصول

الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات العامة. كذلك فإن مشروع قانون البناء، في حالة اعتماده، سيجعل المرافق العامة والخاصة ميسَّرة للاستخدام من جانب الأشخاص ذوي الإعاقة. ولا يزال يجري إنفاذ قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2011 عن طريق مشروع سياسة التعليم الشامل للجميع.

54- وخصصت خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل مجموعة سياسات كاملة (المجموعة 5) لمسائل تمكين النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة. ولضمان عدم استبعاد الأطفال ذوي الإعاقة من القيد في المدارس، تقود وزارة التعليم الأساسي والثانوي جهوداً ترمي إلى تزويد المدارس بمرافق ملائمة لذوي الإعاقة. وهذا يشمل توفير مدارج لتحركهم، وجعل وصول التلاميذ ذوي الإعاقة إلى دورات المياه أسهل، وجعل المعلمين أكثر إدراكاً لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة في الفصول الدراسية الشاملة للجميع. وتدفع حكومة جمهورية سيراليون الرسوم المدرسية للأشخاص ذوي الإعاقة في مستويات التعليم العالي بالإضافة إلى مخطط التعليم الجيد المجاني الذي يغطي رسومهم في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويتماشى النهج المذكور أعلاه الوارد في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030 ومع خطة (أجندة) الاتحاد الأفريقي لعام 2063 المدفوعتين بمبدأ عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

55- ويمنح قانون الجنسية السيراليونية لعام 1973، بصيغته المعدَّلة بقانون الجنسية السيراليونية (المعدَّل) لعام 2006، الجنسية لأي طفل يولد لأم سيراليونية حتى لو كان الأب من جنسية مختلفة. ولذلك، فلكي تنقل المرأة جنسيتها إلى أطفالها، فإنها يجب أن تكون مواطنة سيراليونية.

56- وتواصل اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي تقديم الحماية والمساعدة إلى ملتمسي اللجوء واللاجئين في مجالات: '1' مباشرة إجراءات اللجوء؛ و'2' تقديم الدعم بشأن سبل العيْش؛ و'3' تسجيل المواليد و'4' ترخيص الإقامة والعمل للاجئين الجاري اندماجهم محلياً؛ و'5' إصدار شهادات ميلاد للأطفال اللاجئين لتجنب خطر أن يصبحوا عديمي الجنسية عن طريق تسجيل المواليد وتوثيقها.

التراجع عن السياسات التي تحظر على الفتيات الحوامل العودة إلى المدرسة وكذلك دخول الامتحانات التوصيات 111-69، و111-73 إلى 111-76، و111-200، و111-201

57- في 30 آذار/مارس 2020، رفعت الحكومة السيراليونية، عن طريق وزارة التعليم الأساسي والثانوي، الحظر المفروض على الفتيات الحوامل الذي يمنعهن من المشاركة في التعليم المدرسي واستعيض عنه بسياسة جديدة. وهذه السياسة الجديدة القائمة على *"الإدماج الجذري والسلامة الشاملة"*، والتي ترمي، في إطار الالتزام التعاهدي لسيراليون بموجب المادة 2(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى التشجيع على تحقيق التعليم الشامل لجميع الأطفال بدون أي تمييز تحقيقاً تدريجياً.

58- وتبعاً لذلك، فإن السياسة الجديدة "هي بناء سيراليون شاملة للجميع شمولاً جذرياً يمكن فيها لجميع الأطفال – بغض النظر عن الطبقة أو العرق أو القبيلة أو الإعاقة أو الموقع أو نوع الجنس أو الوضع من حيث الإنجاب أو الوالدية – أن يعيشوا ويتعلموا في أمان وبكرامة". ويتضمن إطار التعليم المدرسي الجيد المجاني رؤية شاملة ومجموعة كلية من المبادئ في اتجاه إيجاد سيراليون يحق فيها لجميع الأطفال الحصول على فرص هادفة ومنصفة للتعلّم والازدهار. وهذه شهادة بليغة على التزام الحكومة بتوفير تعليم جيد يمكن الوصول إليه (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)، وبتحقيق المساواة بين الجنسين (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة).

تجريم تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية أو السياسات الهادفة إلى القضاء على هذه الممارسة

59- توجد مذكرة تفاهم بين الحكومة[5] ومجلس *"سُووِي"* [6] تعمل كإستراتيجية لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، وهي تدعو إلى عدم ختان الفتيات دون سنّ 18 عاماً. وتستخدم الحكومة التعليم المدرسي الجيد المجاني كمدخل لتوعية البنات بأضرار تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وللقضاء في خاتمة المطاف على انتشاره. كما تعمل الحكومة بشكل وثيق مع النشطاء المعنيين بإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية على إشراك الممارسين وعلى العمل من أجل الانتهاء من وضع الاستراتيجية الوطنية للحد من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وعلى الرغم من نص مذكرة التفاهم على أن الأطفال يجب أن يوافقوا على هذا الإجراء في حقهم، فإن هذه الممارسة مستمرة بغض النظر عن ذلك.

60- وفي هذا الصدد، جرى إنجاز الكثير عن طريق العمل التعاوني بين الجهات الفاعلة الحكومية ومثيلتها غير الحكومية مع تولّي وزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال زمام القيادة في الوصول إلى عامة الناس بشأن النهوض المستمر بالتوعية التحذيرية من تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في البلد. وانخفض عدد الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً ممن خضعن لتشويه أعضائهن التناسلية من نسبة 89 في المائة في عام 2011 إلى نسبة 86,1 في المائة في عام 2019.

حماية اللاجئين وحظر الرق والاتجار بالبشر

التوصيتان 111-161، و111-56

61- يُظهر قانون حماية اللاجئين لعام 2007 التزام الحكومة بتوفير نظام حماية ملائم لملتمسي اللجوء واللاجئين. وفي الوقت الحاضر، تستضيف وزارة الخارجية والتعاون الدولي أمانة منظمة حماية اللاجئين، ووضعت الحكومة بالفعل آليات لتعديل القانون المذكور أعلاه.

62- وقد سنّت حكومة سيراليون قانون مكافحة الاتجار بالبشر لعام 2005، وهو قانون يقمع الاتجار بالبشر ويضمن الحماية من الرق والعبودية والسخرة والاتجار بالبشر بموجب ما منصوص عليه في المادة 19(1) من دستور سيراليون لعام 1991. وتولّت حكومة سيراليون تدريب 103 موظفين، وتوجد فرقة عمل تُعنى بالاتجار بالبشر يتشارك في رئاستها مكتب المدعي العام ووزير العدل ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال التي تتولى تقديم خدمات الأمانة. وفي شباط/فبراير 2020، أدينت امرأتان بتهمة الاتجار بالأطفال وغسيل الأموال وحُكم عليهما بالسجن 20 عاماً بتهمة الاتجار.

حرية التعبير والفكر والضمير والدين

التوصيتان: 111-157، و111-165

63- يحمي دستور عام 1991 بالكامل حقوق الصحفيين في ممارسة مهنتهم بلا قيود. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، بعيد إلغاء الجزء الخامس من قانون النظام العام لعام 1965 الذي كان يجرّم التشهير المثير للفتنة، طبّق المدعي العام ووزير العدل إجراء إسقاط التهم في جميع المسائل التي يحاكَم فيها أشخاص متهمون بهذا النوع من الجرائم.

64- وسنّ البرلمان أيضاً قانون اللجنة المستقلة لوسائط الإعلام لعام 2020. والهدف من قانون عام 2020 هذا هو ضمان أن تكون وسائط الإعلام حرّة ومسؤولة، وضمان حماية سمعة الآخرين وحقوقهم الإنسانية. ومن المتوخَّى أن يكون هذا القانون، بما يتضمنه من سلطات إنفاذ، بديلاً بطبيعة الحال لتحقيق الانتصاف المدني في حالة الشكاوى الناشئة عن وسائط الإعلام التقليدية والجديدة على السواء.

حق التصويت والمشاركة في الشؤون العامة

التوصيتان: 111-169، و111-168

65- بناءً على توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي للانتخابات في عام 2012، أنشأت المفوضية الانتخابية الوطنية لسيراليون لجنة تضم مؤسسات حكومية شتى. وكما أوصت بعثة الاتحاد الأوروبي، عادت المفوضية الانتخابية إلى عملية المراكز المحلية لعد الأصوات؛ وأُدمج الشيء نفسه في الخطة الإستراتيجية للمفوضية للفترة 2020-2024، التي جرى إطلاقها في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وفيما يتعلق بإجراء حملة توعية وتعريف فعالة ومستمرة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، أنشأت المفوضية الانتخابية الوطنية إدارات للتوعية والشؤون الجنسانية والإعاقة.

تمكين المرأة والمشاركة السياسية

66- أطلقت الحكومة السيراليونية في 3 كانون الأول/ديسمبر 2020 سياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحتى قبل إطلاق هذه السياسة، كانت الحكومة قد اتخذت بالفعل إجراءات مقصودة لضمان التكافؤ بين الجنسين. ومن بين الجهات التي تشغل فيها النساء أعلى منصب في الدولة: وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ونائب المفتش العام للشرطة، ووزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الأطفال، ووزارة الثروة السمكية، ووزارة السياحة والشؤون الثقافية، ومُراجع الحسابات العام.

67- وازدادت نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني من 12,4 في المائة في عام 2012 إلى 12,9 في المائة في عام 2018. وزادت نسبة النساء الشاغلات لمناصب رؤساء البلديات وأعضاء المجالس المحلية ورؤساء هذه المجالس من 18 في المائة إلى 28,6 في المائة خلال الفترة نفسها.

68- ووفقاً للمجموعة 5 من خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل في سيراليون، 2019-2023، يتمثل أحد الأهداف الرئيسية في ضمان أن يكون عدد النساء في المناصب القيادية أكبر مما كان عليه في عام 2018 عندما أُطلقت الخطة.

69- وتواصل الحكومة تعيين النساء في مناصب الحكم العليا. وتماشياً مع ما قرره مؤتمر رؤساء أركان الدفاع المعقود بالأمم المتحدة في نيويورك بشأن تحقيق زيادة بنسبة 20 في المائة في استيعاب الإناث في القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، جرى تجنيد 328 ضابطة تحت التدريب.

70- وتواصل شرطة سيراليون تنفيذ سياستها لتعميم مراعاة المنظور الجنساني عن طريق مخطط الترقية المعجَّل بها للموظفات. وهذا يفيد كحوافز للنساء للانضمام إلى شرطة سيراليون. وفي دائرة المؤسسات الإصلاحية السيراليونية، توجد فرص متكافئة للمتقدمين من الذكور والإناث على السواء لخوض امتحان القبول، والمرور بعملية المقابلة نفسها، ويجري توظيف المرشحين الناجحين.

دال- إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - (الأهداف 1 و3 و8 من أهداف التنمية المستدامة)

71- تسلّم الحكومة السيراليونية بالمبدأ الراسخ الآن المتمثل في الترابط بين جميع حقوق الإنسان، ولذلك فهي تولي أهمية كبيرة كذلك للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبموجب دستور عام 1991، أُدرجت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الفصل الثاني كمبادئ أساسية لسياسات الدولة، فعلى الرغم من كونها طموحة فإنها معيارية. وتوصي لجنة مراجعة الدستور بجعل بعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واجبة الإنفاذ في الدستور الجديد الذي سيجري اعتماده.

72- وقد صدَّقت سيراليون في عام 1983 على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الذي لا يضمن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فحسب بل يجعلها قابلة للتقاضي بشأنها. وفي عام 2015، قدمت حكومة سيراليون تقريرها إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتعتزم تقديم تقاريرها الدورية المتأخرة. وكان قد جرى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1996 وتخطط الحكومة السيراليونية لتقديم تقرير أولي وتقارير دورية.

73- ويهدف إعمال النظر الأساسي من حيث السياسات في خطط التنمية التي اعتمدتها الحكومات، ولا سيما منذ عام 2002، إلى الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمعنى المقصود في المادة 2(1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أي الحق في كل من الغذاء والتعليم والعمل. ومراعاةً لذلك، حددت خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للحكومة، للفترة 2019-2023، في إطار المجموعة 1، برامج واستراتيجيات من أجل الإعمال التدريجي للحق في كل من التعليم والمياه والعمل والإسكان بما يتفق مع أهداف التنمية المستدامة.

الحق في مستوى معيشي لائق والضمان الاجتماعي

التوصية 111-173

74- وُضِعَت خطة الرخاء ونُفِّذت حتى كانون الأول/ديسمبر 2018 وخلَفتها خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل (2019-2023). وتحدّد هذه الخطة بالتفصيل سلسلة من الإجراءات السياساتية الموجهة نحو الحد من الفقر وتنويع الاقتصاد. وتتواءم الخطة أيضاً مع أهداف التنمية المستدامة ومع خطة (أجندة) 2063 للاتحاد الأفريقي.

75- وبالإضافة إلى صياغة خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل، وُضعت خطة استثمار شاملة بشأن أهداف التنمية المستدامة. وحددت هذه الخطة الأخيرة البرامج والمشاريع الرئيسية المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

76- وقامت الحكومة السيراليونية، عن طريق اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي، بوضع برامج تهدف إلى الحد من الفقر وتحسين الاقتصاد. ويحتوي هذا البرنامج على عدة مكونات للحد من الفقر، تشمل ما يلي:

- استحداث نظم لتنفيذ شبكات الأمان الاجتماعي، والتحويلات النقدية إلى الأسر المعيشية التي تعاني من فقر مدقع، وإدارة البرامج وبناء القدرات. وتقدَّم تحويلات نقدية ربع سنوية بمبلغ (000 250 ليون) إلى كل أسرة من 000 50 أسرة مُدقعة الفقر.
- يوجد 'برنامج تحقيق النمو للفقراء من أجل توطيد السلام' الذي تتشارك في تمويله حكومتا سيراليون وجمهورية ألمانيا الاتحادية ويهدف في المقام الأول إلى تحسين سبل العيْش للمجتمعات المستفيدة ويُسهم في التنمية وتوطيد السلام، مع التركيز بشكل محدد على إيجاد فرص عمل وتوليد الدخل للفئات الضعيفة (الشباب والنساء) في مجتمعات ريفية مختارة.
- يوجد برنامج تعويضات يرمي إلى استعادة الكرامة لجرحى الحرب المصابين بشدة عن طريق تقديم تعويضات إليهم في شكل مِنح إعادة تأهيل، تُكمَّل بالتدريب على توليد الدخل ومحو الأمية المالية. وأعادت اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي التحقّق بدنياً في جميع أنحاء البلد مما مجموعه 654 9 حالة من أصل العدد الإجمالي المتبقي البالغ 219 16 من حالات الإناث ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالحرب، وقُدمت إلى 250 2 من هذا العدد منحة إعادة تأهيل بمبلغ مليون ومائتي ألف (000 200 1) ليون لكل شخص.

- وتوجد لدى اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي برامج تهدف إلى معالجة محنة النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وقد سعت اللجنة، عن طريق هذه البرامج، إلى الحصول على أموال لضمان حماية النساء والأطفال. وتحقَّق ذلك عن طريق برامج الحماية الاجتماعية المختلفة التي جرى تنفيذها على الصعيد الوطني، مع قيام اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي بتقديم دعم الدخل 250 2 امرأة.

77- كذلك، استهدف برنامج تعويضات الحرب، الذي انتهى الآن، الأرامل ضعيفات الحال اللواتي قُدمت إليهن منحة إعادة تأهيل قدرها 3,5 مليارات ليون سيراليوني. وقامت اللجنة الوطنية للعمل الاجتماعي بتسجيل 982 10 شخصاً من ذوي الإعاقة في نظام التحويل النقدي غير المشروط بطريقة كريمة بغية إخراج هؤلاء الأشخاص من العيْش في شوارع البلد، بالإضافة إلى تزويدهم بالقدرة الكافية على عيش حياة تتسم بالاعتماد على الذات وتخلو من التسول في الشوارع.

الحصول على المياه (الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصية 111-176

78- اعتمدت حكومة سيراليون قوانين لتحسين إمكانية الوصول إلى المياه. وهذه القوانين هي: قانون شركة المياه السيراليونية، رقم 4 لسنة 2017؛ وقانون الوكالة الوطنية لإدارة الموارد المائية، رقم 5 2017؛ وقانون شركة مياه وادي غوما، رقم 6 لعام 2017. وتنص هذه القوانين على استخدام وإدارة موارد المياه في البلد على نحو مستدام. وسيراليون هي أيضاً أحد المستفيدين من برنامج التصدي لتحديات الألفية – تخطّي العتبة (MCC) بمنحة قدرها 35,5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة مع زيادة الدعم المقدَّم إلى قطاع المياه في البلد بما يتماشى مع الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة. وازداد الوصول إلى مياه الشرب على الصعيد الوطني من 51,8 في المائة في عام 2013 إلى 71,3 في المائة في عام 2017.

79- وقد حددت الحكومة السيراليونية المياه باعتبارها ثاني أعلى القطاعات أولوية من بين ثمانية قطاعات ذات أولوية للتنمية في إطار *المجموعة 3 – البنية التحتية والقدرة التنافسية الاقتصادية* في خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل للفترة 2019-2023. وتهدف هذه الخطة إلى تحسين موارد المياه عن طريق المستهدفات السياسية التالية: زيادة النسبة المئوية للسكان المتمتعين بإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة من نسبة 59,6 في المائة إلى 80 في المائة بحلول عام 2023؛ وزيادة النسبة المئوية للسكان الذين لديهم إمكانية الوصول إلى مصدر من مصادر المياه المحسَّنة التي يبلغ وقت الحصول عليها 30 دقيقة من 69 في المائة إلى 85 في المائة بحلول عام 2023؛ وخفض النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات مياه لا يُعوَّل عليها أو محدودة من 24 في المائة إلى 7 في المائة بحلول عام 2023.

الحق في العمل: توفير فرص العمل للجميع، بمن فيهم النساء والأشخاص ذوو الإعاقة (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصية 111-30

80- صدَّقت الحكومة السيراليونية بالفعل على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن عمل الأطفال (اتفاقية الحد الأدنى لسن العمل)، والاتفاقية رقم 182 (اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال)، والبروتوكول رقم 29 لعام 2014 لاتفاقية العمل الجبري لعام 1930، والاتفاقية رقم 102 للضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا) لعام 1952، والاتفاقية رقم 150 (إدارة العمل)، والاتفاقية رقم 160 (إحصاءات العمل) لعام 1985، والاتفاقية 189 (العمال المنزليين) لعام 2011[7].

81- كما اتخذت الحكومة السيراليونية التدابير التالية لحظر عمل الأطفال والقضاء عليه وتعزيز رفاههم: وُضعت قائمة بأشكال العمل الخطرة للأطفال دون سن 18 عاماً؛ وشُكلت اللجنة التوجيهية الفنية الوطنية المعنية بعمل الأطفال؛ وشُكلت فرقة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر؛ وأُجريت في عام 2011 دراسة استقصائية وطنية لعمل الأطفال؛ واضطُلع في اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال بأنشطة توعية/دعوة بشأن عمل الأطفال؛ ووُضعت استراتيجية لتحقيق العدالة للأطفال؛ ووُضعت خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، وجرت المصادقة عليها، ووُضعت سياسة وطنية للعمالة ووافق عليها مجلس الوزراء.

82- ولم يجر بشكل كامل تناول مسألة العمال المهاجرين في قانون الصندوق الوطني للضمان والتأمين الاجتماعيين رقم 5 لعام 2001، وإن كانت وزارة العمل والضمان الاجتماعي قد صدَّقت على اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم 97، ورقم 102، ورقم 143. ومع ذلك، يخضع قانون الصندوق هذا للمراجعة حالياً بقصد دمج بعض أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية في السياسة الوطنية المتعلقة بالهجرة. وبشكل عام، تهدف الحكومة السيراليونية على وجه التحديد إلى: '1' دمج مسألة هجرة اليد العاملة في برامج التنمية الوطنية وفي التخطيط لهذه التنمية؛ و'2' زيادة الأثر الإيجابي إلى أقصى حد والتقليل من الآثار السلبية لهجرة اليد العاملة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية إلى الحد الأدنى؛ و'3' استحداث آليات لإدماج مسألة الهجرة في التخطيط الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة السيراليونية لجنة الأجور والمرتبات بهدف مواءمة مرتبات الموظفين العموميين.

83- وقدمت الأمم المتحدة أموالاً إلى دائرة المؤسسات الإصلاحية السيراليونية في الأعوام 2018 و2019 و2020 من أجل فتح حسابات مصرفية لـ 290 نزيلاً. ويشجع هذا المشروع النزلاء على الانخراط في التدريب على المهارات الحياتية أثناء وجودهم في المركز. ويجري إيداع العائدات المتحققة من التدريب في حساباتهم واستخدامها بعد الإفراج عنهم.

الحق في الصحة والدروس المستفادة من وباء إيبولا (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصيات 111-177 إلى 111-189

84- اتخذت حكومة سيراليون خطوات لتلبية التوصية 111-86 عن طريق وزارة الصحة والصرف الصحي وذلك بوضع برنامج شامل للناجين من وباء فيروس إيبولا، بما في ذلك الرعاية الصحية المجانية لجميع الناجين من هذا الوباء. وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من تجربة فيروس إيبولا، أنشأت وزارة الصحة والصرف الصحي مديرية الأمن الصحي والطوارئ، وهي تباشر حالياً العملية المؤدية إلى مراجعة قانون الصحة العامة لعام 1960 لكي يواكب الحقائق الحالية وجعله مراعياً لحقوق الإنسان. كما أنشأت وزارة الصحة والصرف الصحي فرق استجابة سريعة على مستوى المقاطعات ووضعت مبادئ توجيهية للاستجابة للطوارئ وبروتوكولات على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات. وتعني هذه التدابير أن سيراليون أصبحت الآن ذات استعداد أفضل للاستجابة لحالات الطوارئ الصحية وبالتالي لها القدرة على حماية حقوق مواطنيها كما شوهد أثناء جائحة "كوفيد-19" الحالية.

85- ووضعت الحكومة السيراليونية سياسات رئيسية لتحسين الصحة، بما في ذلك الحِزمة الأساسية للخدمات الصحية الأساسية (2015)، وسياسة التمريض والقبالة (2016)، وسياسة الصحة الإنجابية (2017)، وسياسة واستراتيجية الموارد البشرية من أجل الصحة، (2017-2021)، والخطة الاستراتيجية الوطنية للتمريض والقبالة (2019-2023). واعتباراً من عام 2020، جرى تعيين 2781 موظفاً صحياً، وجري ترقية 170 1 موظفاً. ونتيجة لهذه التدخلات، سجلت الحكومة نتائج إيجابية في الفترة بين عامي 2008 و2017. وانخفض معدل وفيات الرضع من 89 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في

عام 2008 إلى 56 حالة وفاة في عام 2017، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 140 إلى 94 حالة وفاة خلال الفترة نفسها. بيد أنه لا تزال توجد تحديات عديدة.

86- وتُعطي خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل أولوية لتحسين الرعاية الصحية وذلك في مجموعة السياسات 1. وفي إطار هذه المجموعة، يتمثل الهدف الاستراتيجي في تحويل قطاع الصحة من نظام لتقديم الخدمات تتقصه الموارد ورديء التجهيز وغير ملائم إلى نظام وطني ذي موارد كافية وفعالية لتقديم الرعاية الصحية بأسعار معقولة للجميع ومتاح للجميع. وسيجري إنفاق مبلغ مجموعه 428,38 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة على الصحة ما بين عامي 2019 و2023. وفي عام 2015، بلغ الإنفاق على الصحة 1,64 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع في عام 2019 إلى 1,8 في المائة.

87- وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، أطلقت الحكومة السيراليونية رسمياً الاستراتيجية الوطنية للحد من حالات حمل المراهقات وزواج الأطفال. وسيُتبع التنفيذ الكامل لهذه الاستراتيجية بعمليات إطلاق إقليمية.

الحق في التعليم، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان (الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصيات 111-190 إلى 111-204

88- نظراً إلى الأهمية التي توليها الحكومة للتعليم، توجد الآن وزارتان للتعليم: وزارة التعليم الأساسي والثانوي ووزارة التعليم التقني والعالي. والتعليم منصوص عليه في دستور سيراليون. وبالإضافة إلى أهداف السياسات القائمة والقواعد واللوائح والقوانين الصادرة عن البرلمان، فإن سيراليون، بفضل توجيهات السياسات في الآونة الأخيرة، تتمتع الآن بتعليم مدرسي جيد مجاني فيما يتعلق بكل من التعليم الأساسي والثانوي مع حدوث تأثير مباشر على الالتحاق بالمدارس في جميع أنحاء البلد ولا سيما المدارس الحكومية والمدارس التي تتلقّى مساعدة حكومية.

89- وقد زادت الحكومة السيراليونية من مخصصات ميزانيتها المرصودة للتعليم من 15 في المائة إلى 21 في المائة مع اتباع نظام مرحلي لتنفيذ التكملة الكاملة لمبادرة التعليم المدرسي الجيد المجاني. وعلى أرض الواقع، وافقت وزارة التعليم الأساسي والثانوي على إيجاد مدارس جديدة، متيحةً بذلك لمزيد من الأطفال الملتحقين بالمدارس الفرصة للاستفادة مما تقدمه الحكومة عن طريق مخطط التعليم المدرسي الجيد المجاني. وقد تحسّن أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إتمام الدراسة بالمدارس من جانب البنات والأولاد. فقد زاد بنسبة 90 في المائة للبنات في عام 2019، مقابل 65,4 في المائة في عام 2015؛ وبنسبة 92 في المائة للأولاد في عام 2019 مقابل 48,7 في المائة في عام 2015.

90- ودرّبت دائرة المؤسسات الإصلاحية السيراليونية 200 موظف من بينهم 60 ضابطة (30 في المائة) بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن أفضل الممارسات في مجال العدوى والوقاية منها ومكافحتها للتصدّي لجائحة "كوفيد-19" في جميع أنحاء البلد. واستضافت الدائرة مسابقة ملكة جمال للنزيلات في المراكز الإصلاحية في جميع أنحاء البلد وأُجريت المسابقة في المركز الإصلاحي لإعادة الإدماج في 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

تعليم حقوق الإنسان

91- اللجنة السيراليونية لحقوق الإنسان، المنشأة بموجب قانون عام 2004، واللجنة الوطنية للديمقراطية هما الكيانان الرئيسيان المكلفان بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان بعدة أشكال: أنشطة التعريف والتوعية والدعوة.

92- ويُلزم قانون اللجنة السيراليونية لحقوق الإنسان لعام 2004 اللجنة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق توعية الجمهور وتثقيفه من أجل إيجاد ثقافة وطنية في مجال حقوق الإنسان. وهذا يشمل توفير مركز للتوثيق ومحفوظات الحقيقة والمصالحة. وقد استهدف التدريب والتوعية من جانب هذه اللجنة عدة شرائح من المجتمع، والطلاب، وقوات الأمن، والحكام التقليديين، ومجتمع الأعمال. وجرى إنشاء نوادي حقوق الإنسان والسلام في معظم المدارس الثانوية لجعل المعلمين والطلاب يتعلمون المزيد عن حقوق الإنسان.

93- واللجنة الوطنية للديمقراطية، المزوَّدة بولاية تتمثل، في جملة أمور، في إيجاد وإدامة الوعي بمبادئ الدستورية والمواطنة والمساءلة المتعلقة بحقوق الإنسان، تهدف في خاتمة المطاف إلى توطيد الديمقراطية. وتشتمل بعض الوسائل المستخدمة على وسائط الإعلام بغية توعية الناس بحقوقهم. ويجري تنفيذ البرامج التعليمية باللغات المحلية الرئيسية الأكثر استخداماً في التحدث بها في البلد. كذلك يستهدف هذا التعليم المستوطنات العشوائية أو المجتمعات المحلية المحرومة. ويساعد إدخال التربية المدنية على تعزيز تعليم حقوق الإنسان.

94- كما استحدث مجلس المساعدة القانونية برنامج التمكين القانوني المجتمعي الذي يهدف إلى تثقيف الناس بشأن القوانين وحقوق الإنسان والعمليات القانونية. ويجري تنفيذ نشاط التمكين هذا عن طريق جلسات التوعية المجتمعية والمدرسية، ويجري تحديد مواضيع النقاش أثناء كل جلسة تبعاً لاحتياجات العدالة الخاصة بالمجتمع المحلي المعني أو المدرسة المعنية. ووفقاً لسجلات مجلس المساعدة القانونية، كان عدد من استفادوا من البرنامج في عام 2018 هو 953 40 شخصاً وطفلاً يذهبون إلى المدارس.

95- وتحتل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون موقع الصدارة في تنفيذ التزامات حكومة سيراليون بموجب القانون الدولي الإنساني ذي الصلة – أي، على سبيل المثال، قانون اتفاقيات جنيف رقم 14 لعام 2012 الذي أدمج في القوانين المحلية اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 وبروتوكولاتها الإضافية المؤرخة 8 حزيران/يونيه 1977.

96- وأثناء التكليف وتدريب المجنّدين في مركز تدريب القوات المسلحة، يجري تقديم تعليم إلى الطلاب العسكريين والمجندين بشأن حقوق الإنسان. ويجري تعليمهم بشكل محدد حقوق فئات الأشخاص المتمتعة بالحماية بموجب اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية. وهذا البرنامج التدريبي هو بالإضافة إلى برامج التدريب القائمة فعلاً في مجال حقوق الإنسان داخل القوات المسلحة لجمهورية سيراليون، وقد أُدرج ملخص له في وثيقة سياسة القوات المسلحة لجمهورية سيراليون المعنونة "حقوق الجندي"، الإصدار الأول – تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (وزارة الدفاع). وتعرض هذه الوثيقة بالتفصيل حقوق الجندي وحقوق المدنيين المتعلقة بمهام الجندي.

هاء- تعزيز اللجنة السيراليونية الوطنية لحقوق الإنسان (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصية 111-54

97- تواصل الحكومة السيراليونية، عن طريق وزارة المالية، تقديم دعم الميزانية إلى اللجنة السيراليونية الوطنية لحقوق الإنسان (لجنة حقوق الإنسان). وعلى سبيل المثال قامت وزارة المالية، كجزء من منجزاتها في عام 2019، بتعزيز ودعم القدرات المؤسسية لهذه اللجنة عن طريق صرف مبلغ كلي قدره 14 752 294 000.00 ليون من أجل عملية استجابة اللجنة للشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان، ولتحسين ثقافة حقوق الإنسان عن طريق التثقيف العام وتعزيز مهام اللجنة في مجالي الرصد والبحوث.

وتواصل حكومة سيراليون الوفاء بالتزاماتها بموجب مبادئ باريس وذلك بضمان تزويد لجنة حقوق الإنسان بالموارد الكافية من أموال وموظفين متوازنين من حيث نوع الجنس؛ وضمان القيام، عن طريق قانون برلماني، بإيجاد ولاية تحقيقية وشبه قضائية واسعة النطاق للجنة، وتحقيق الكفاءة والاستقلالية لها؛ وضمان استمرار اللجنة في أداء أعمالها في جميع أنحاء البلد بلا قيود من حيث المكان. وبالنظر إلى ما تقدّم، حافظت اللجنة على مركزها المعتمَد من الدرجة "ألف" (A) باعتبارها المؤسسة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان في البلد.

لجنة مكافحة الفساد، والمساءلة، والتصدي للإفلات من العقاب

التوصية 111-60

98- تقوم الحكومة السيراليونية حالياً بتنفيذ جيلها الرابع من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد؛ وهي استراتيجية وُضعت للفترة 2019-2023. وللاستراتيجية لجنة توجيهية للإشراف على التنفيذ. وبالإضافة إلى ذلك، شكلت هذه اللجنة لجنة لإدارة النزاهة في جميع الوزارات والإدارات والوكالات بغية الإشراف على تنفيذ توصيات الاستراتيجية. وتعتمد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للفترة 2019-2023 نهجاً ثلاثي الأبعاد قوامه: الإنفاذ والوقاية والتوعية. ومنذ عام 2018، سجلت لجنة مكافحة الفساد نتائج ملموسة في التصدّي لممارسات الفساد، وكان أحد العوامل التي أسهمت في ذلك هو إنشاء محكمة خاصة لقضايا الفساد مزوَّدة بقضاة خاصين لمحاكمة مرتكبي جرائم الفساد بسرعة وكفاءة. وبناء على ذلك، توجد مقاضاة سريعة بشأن القضايا ومعدل إدانة يزيد عن 98 في المائة، ما يقلل إلى أدنى حد من الإفلات من العقاب في حالة المناصب العامة. واعتباراً من عام 2019، استردت لجنة مكافحة الفساد أكثر من 12 مليار ليون كانت قد فُقدت بسبب الفساد وممارسات الفساد. ومن المنتظر استرداد ما يُقدَّر بستة مليارات ليون إضافية سيجري استردادها بعد انتهاء النظر في الحالات في الأشهر الستة القادمة ستُخصَّص لتقديم الخدمات الاجتماعية.

99- وفي 3 كانون الأول/ديسمبر 2019، أقرت الحكومة السريلانكية قانون مكافحة الفساد (المعدَّل) لعام 2019 لتحقيق الأهداف التالية:

- تشديد العقوبة على جرائم الفساد الكبرى؛
- إقرار سلطة إجراء مقاضاة أو استرداد الأموال المختلسة مع دفع فائدة مصرفية قدرها 10 في المائة؛
- إقرار سلطة الاستئناف ضد الأحكام المتساهلة؛
- توسيع نطاق تعريف الفساد ليشمل تقبّل الحصول على مزايا والحصول عليها فعلاً وتلقّيها والاستفادة؛
- تقرير عقوبات إدارية على جميع الموظفين العموميين الذين يتخلفون عن تقديم إقرارات بممتلكاتهم.

100- ووفقاً لاستقصاء مؤشر تصوّر الفساد للباروميتر الأفريقي لعام 2018، قفز إيمان المواطنين بجهود الحكومة في مكافحة الفساد من أدنى مستوى له على الإطلاق وهو 40 في المائة إلى أكثر من 66 في المائة في عام 2018[8]. واعتباراً من عام 2019، سجلت سيراليون درجة 13 من أصل 20 في بطاقة قياس الأداء التي تأخذ بها مؤسسة تحديات الألفية وحصلت على نسبة 81 في المائة في العام نفسه بالمقارنة مع نسبة 79 في المائة في عام 2018.

واو- إقامة العدل، وإمكانية الوصول إلى العدالة، وسيادة القانون (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصيات 111-71، و111-72، و111-136، و111-141، و111-142، و111-152

101- عُيّن للقضاء المزيد من القضاة لمعالجة النقص الحاد في الموظفين القضائيين ولزيادة قدرة المحاكم على معالجة القضايا المتراكمة والحد منها. واعتباراً من عام 2019، يوجد في معظم المقاطعات قاضٍ مقيم، وفي حالة المدن الكبيرة أو عواصم المحافظات، يوجد قاضيان مقيمان. وفي عام 2016، عُيّن عشرة قضاة بالمحكمة العالية وقاض بمحكمة الاستئناف وقاض واحد بالمحكمة العليا. وفي آذار/مارس 2019، عُيّن أربعة قضاة بالمحكمة العليا وأربعة بمحكمة الاستئناف. ومن بين قضاة محكمة الاستئناف، كانت اثنتان، أو 50 في المائة من القضاة المعيَّنين حديثاً، من الإناث. وأحد الشواغل التي تنظر فيها حكومة سيراليون حالياً هو عدم وجود قاضٍ مقيم في المنطقة الشمالية الغربية.

102- ويمكن أن يؤدي الاحتجاز المطوَّل السابق للمحاكمة والاكتظاظ والرفض التعسفي للحق في الإفراج بكفالة إلى انتهاك حقوق المحتجزين بما يتعارض مع قواعد مانديلا بشأن معاملة السجناء. ولمعالجة هذه الشواغل وضمان حصول المتهمين على كفالة، وضعت السلطة القضائية، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لائحة الكفالة لعام 2018، التي نُشرت، بوصفها الصك الدستوري رقم 5 لعام 2018، في *ملحق الجريدة الرسمية لسيراليون* (*Supplement to the Sierra Leone Gazette Vol. CXLIX, No. 63*)، *رقم 63 الصادرة بتاريخ 12 تموز/يوليه 2018*. وأجرى القضاء تدريباً على لوائح الكفالة لعام 2018 للقضاة وقضاة الصلح كما نظّم أنشطة توعية للجمهور بشأن الكفالة.

103- وبذلت دائرة المؤسسات الإصلاحية السيراليونية محاولات لتخفيف الاكتظاظ في المراكز الإصلاحية. وفي عام 2018، بلغ العدد الإجمالي للسجناء في الدولة 000 5 نزيل، وازداد قليلاً في عام 2019، ثم انخفض إلى 300 4 نزيل في عام 2020. وجرى السعي إلى تدبير أموال لزيادة تخفيف الاكتظاظ في بعض المراكز الإصلاحية في الأقاليم. ونظم رئيس قضاة سيراليون جلسات للمحاكم الجنائية في عام 2020 بشأن كيفية تخفيف اكتظاظ السجناء في المقاطعات.

النساء والبنات، وإمكانية الوصول إلى العدالة، والعنف القائم على نوع الجنس (الأهداف 5 و10 و16 من أهداف التنمية المستدامة)

104- وضعت الحكومة السيراليونية، كتدبير وقائي، الاستراتيجية الوطنية لإشراك الذكور في عملية منع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس (العنف الجنساني). وتهدف الاستراتيجية، في جملة أمور، إلى القضاء على العنف الجنسي والعنف الجنساني، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، ودعم حقوق وكرامة النساء والبنات. وتعتمد الاستراتيجية نهجاً تحوّلياً من الناحية الاجتماعية يركز على مشاركة الرجال والأولاد كعوامل تغيير وأبطال لحماية النساء والبنات في أسرهن ومجتمعاتهن ومدارسهن وأماكن عملهن. وهي تعامل الرجال ليس فقط كمرتكبي أعمال عنف ولكن أيضاً كحلفاء في تغيير علاقات القوة والنظم في المجتمع التي تدعم عدم المساواة والعنف بين الجنسين

105- وفي عام 2019، راجعت الحكومة قانون الجرائم الجنسية لعام 2012 وسنّت قانون الجرائم الجنسية (المعدَّل) لعام 2019 بغية زيادة الحد الأقصى لعقوبة اغتصاب الطفل والاعتداء الجنسي عليه بالإيلاج من السجن لمدة 15 عاماً إلى عقوبة قوامها السجن المؤبد، كما استُحدثت جريمة جديدة هي الاعتداء الجنسي المشدَّد وإدانة بديلة في حالة الاعتداء الجنسي المشدَّد. وأُنشئت أيضاً "محكمة نموذجية للجرائم الجنسية" لمحاكمة مرتكبي جرائم العنف الجنسي. وفي عام 2020، أنشأت الحكومة السيراليونية

خطاً هاتفياً صحياً مجانياً من أجل ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي والعنف الجنساني للإبلاغ عن الحوادث المعنية. وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر 2020، جرى معالجة ما مجموعه 147 48 مكالمة.

106- ومواصلةً لتنفيذ ولاية الحكومة وتصميمها على التصدي لهذه الجريمة النكراء، أنشأ مكتب المدعي العام ووزير العدل فريقاً لمعالجة المحاكمات السريعة في القضايا التي تنطوي على العنف الجنسي والعنف الجنساني. والانتهاكات ذات الصلة. كما صدرت تعليمات إلى محامي الدولة بمعارضة الإفراج بكفالة عن مرتكبي الجرائم الجنسية وضمان عدم استفادة مرتكبي هذه الجرائم المدانين من صلاحية الرأفة. ويجري تعزيز وحدة دعم الأسرة التابعة لشرطة سيراليون لكي تتصدّي بشكل مناسب لحالات العنف الجنسي والعنف الجنساني.

107- وفي الفترة من 11 إلى 20 أيار/مايو 2017، عقدت أمانة اللامركزية، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، اجتماعات تشاورية مع جميع الرؤساء القبليين الأعلوْن البالغ عددهم 149 رئيساً في البلد. وتناولت هذه الاجتماعات قضايا العنف ضد الأطفال والنساء. وأعدّ الرؤساء القبليون الأعلوْن خطط عمل بشأن كيفية منع ارتكاب العنف ضد الأطفال والنساء وتعزيز رفاه الأطفال في مجتمعاتهم المحلية.

108- ويقدم مجلس المساعدة القانونية المشورة والتمثيل القانونيين مجاناً في المسائل المدنية والجنائية إلى المعوزين، ولا سيما من النساء والناجين من وباء فيروس إيبولا وأولئك الذين يعيشون في المجتمعات الريفية ويواجهون احتمالات حقيقية للتمييز. وفي هذا الصدد، تُسهم أعمال مجلس المساعدة القانونية في إنفاذ القوانين والسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين. وفي الفترة ما بين أيار/مايو 2015 وكانون الأول/ديسمبر 2018، استفاد من الخدمات التي قدمها هذا المجلس ما مجموعه 476 214 شخصاً (بمن في ذلك 834 39 طفلاً و009 30 نساء)، بمَن فيهم أشخاص غير سيراليونيين.

109- واستحدث مجلس المساعدة القانونية آليات تسوية المنازعات أو الوساطة البديلة في آذار/مارس 2016. ويجري تقديم هذه الخدمة في كل مقاطعة في البلد عقب تعيين ونشر 35 مساعداً قانونياً. وسجل مجلس المساعدة القانونية استفادة 838 97 شخصاً من خدمات هذه الآليات منذ إنشائها في عام 2016. ويمثل هذا 46 في المائة من المستفيدين من المخطط. واستفاد ما مجموعه 542 48 شخصاً من آليات تسوية المنازعات أو الوساطة البديلة في عام 2018. ويمثل ذلك 45 في المائة من المستفيدين من المخطط لتلك الفترة. ومن هذا الرقم الكلي، استفاد 789 23 طفلاً من خدمة مجلس المساعدة القانونية في عام 2018. ويمثل ذلك 49 في المائة من المستفيدين.

110- ويسرّ حكومة سيراليون أن تفيد بأن آليات تسوية المنازعات أو الوساطة البديلة تساعد في تقليل الضغط على الشرطة ووقت المحاكم. ويرجع ذلك إلى أن المنازعات على مستوى المجتمع المحلي في المسائل المدنية التي تُعرَض على الشرطة أو المحاكم للفصل فيها يجري حالياً عرضها على مراكز الوساطة التابعة لمجلس المساعدة القانونية. وعلاوة على ذلك، تحيل الشرطة والمحاكم أيضاً المسائل المدنية إلى مجلس المساعدة القانونية للوساطة فيها. وقد أسهم هذا المخطّط في تحسين الوصول إلى العدالة.

زاي- إنشاء المجلس المستقل للشكاوى المتعلقة بالشرطة، واستخدام القوة، وحقوق الإنسان (الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة)

التوصيات 111-150، و111-151، و111-191

111- قام مجلس الشرطة، في إطار ممارسة السلطات المخولة له بموجب المادة 158 من دستور سيراليون، بإنشاء المجلس المستقل للشكاوى المتعلقة بالشرطة، وهو هيئة مدنية مستقلة للرقابة على

الشرطة. وقد تحقّق ذلك عن طريق الصك الدستوري رقم 11 لعام 2013 المنشور كملحق للجريدة الرسمية لسيراليون، المجلد CXLIV، رقم 32 الصادر بتاريخ 11 تموز/يوليه 2013. وأصدر مجلس الشرطة لوائح المجلس المستقل للشكاوى المتعلقة بالشرطة، لعام 2013، والتي جاءت بالمجلس المستقل للشكاوى المتعلقة بالشرطة إلى حيز الوجود.

112- وفي عام 2019، قام المجلس المستقل للشكاوى المتعلقة بالشرطة بتدريب أكثر من 420 شخصاً من سكان المجتمعات المحلية على آلية الرقابة المدنية على شرطة سيراليون، واستُهدِف بهذا التدريب كبار ضباط الشرطة ونشطاء المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان والرؤساء القبليون الأعلوْن والصحفيون والهيئات الرقابية الأخرى التي تراقب شرطة سيراليون في المقاطعات الـ 14. وفي العام نفسه، أجرى المجلس المستقل للشكاوى المتعلقة بالشرطة تدريباً على نطاق البلد بأسره بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بأوضاع إلقاء القبض والاحتجاز لدى الشرطة والاحتجاز السابق للمحاكمة في أفريقيا من أجل 591 شخصاً من سكان المجتمعات المحلية، بمن فيهم ضباط شرطة وموظفو مؤسسات إصلاحية ومدافعون عن حقوق الإنسان وأفراد من نشطاء المجتمع المدني، وأشخاص ذوو إعاقة، ورؤساء قبليون في إطار مشروع للأمم المتحدة يحمل اسم "تحسين سيادة القانون وحقوق الإنسان في سيراليون".

113- وكان إنشاء المجلس المستقل للشكاوى المتعلقة بالشرطة إجراءً مرحباً به لتحقيق مساءلة الشرطة. وهو يضمن حقوق الأشخاص الذين يتعاملون مع شرطة سيراليون. وظل هذا المجلس، منذ إنشائه، يتناول مجموعة متنوعة من الشكاوى على النحو المبين في الجدول المرفق.

حاء- التحديات والمعوقات

تأثير الكوارث الطبيعية وجائحة "كوفيد-19" على حقوق الإنسان

114- في الفترة ما بين عام 2016، عندما جرى تقديم تقرير الجولة الثانية، وعام 2021، عندما يُقدَّم تقرير الجولة الثالثة، شهدت سيراليون أزمتين خطيرتين، هما الانهيالات الطينية و"كوفيد-19"، ما أثر على قدرة الحكومة على الوفاء بجميع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، أي معظم الحقوق من فئة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

115- ففي عام 2017، شهدت سيراليون حالة طوارئ وطنية بسبب الفيضانات والانهيالات الطينية التي خلفت ما يقرب من 500 قتيل، و500 شخص في عداد المفقودين، وتشريد الآلاف ومن بينهم 000 4 طفل. وجاء ذلك في أعقاب محاولات البلد التعافي من عواقب الحرب الأهلية التي استمرت عقداً من الزمن، وكذلك في أعقاب نحو ثلاث سنوات من المعاناة من وباء فيروس إيبولا.

116- وتشير التوقعات إلى أن العواقب الاقتصادية لجائحة "كوفيد-19" ستؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي من 4,2 في المائة إلى 1,7 في المائة في ظل السيناريو الأسوأ قبل أن يرتفع إلى 2 في المائة بحلول عام 2021. وآثار ذلك شديدة على الأسر المعيشية الفقيرة والفئات الضعيفة مثل النساء والبنات والأشخاص ذوي الإعاقة، من حيث الدخل وسبل العيْش الأساسية.

البطالة والحق في العمل

117- تبلغ نسبة الفقر المتعدد الأبعاد 86 في المائة في المناطق الريفية بينما تبلغ نسبة الفقر الحضري 37 في المائة. وباستخدام مؤشر التنمية البشرية، صنف تقرير التنمية العالمي لعام 2019 سيراليون في المرتبة 181 من أصل 189 دولة. والأثر الصافي لذلك هو أن البطالة لدى الشباب تزيد

عن 60 في المائة. ولذلك فإن الحق في العمل يشكل تحدياً، وقد بدأت الحكومة السيراليونية في الاضطلاع ببرامج وسياسات ترمي إلى تحسين الحق في العمل تحسيناً تدريجياً.

الممارسات التقليدية وحقوق المرأة

118- ظلت دائماً بعض الانتهاكات متأصلة في بنية المجتمع منذ عقود، وهي تستند إلى ممارسات ومعتقدات تقليدية مشكوك فيها. وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، باعتباره ممارسة ضارة بالطفلة، هو أمر يصعب القضاء عليه أو يصعب إصدار تشريعات لإزالته من الوجود بسبب نظم المعتقدات التقليدية والثقافية.

119- أمّا العنف الجنسي والعنف الجنساني، وهما مصدر دائم من مصادر انتهاكات حقوق الإنسان، فهما في حد ذاتهما مزيج معقد من المعتقدات التقليدية والفقر اللذين تعاني منهما النساء بدرجة أكبر، وخاصة النساء في المناطق الريفية وداخل جيوب حضرية - ريفية.

إمكانية الوصول إلى العدالة

120- الوصول إلى العدالة من حيث توافر محاكمة عادلة هو أحد الشواغل البالغة الأهمية في البلد، ولا سيما في الأقاليم. فالقضية الرئيسية الأولى للناس في بعض مناطق الرؤساء القبليين النائية تتعلق بالوصول المادي إلى المحاكم. ونظام المحاكم المحلية هو نظام المحاكم الرئيسي في الأقاليم؛ وتشير التقديرات إلى أن نحو 80 في المائة من السكان يلجؤون إلى المحاكم المحلية، غير أن القضايا المرفوعة أمام المحاكم المحلية تتسم بالتعسف بعدة أشكال.

121- وقد أُعرب عن القلق في جميع أنحاء البلد بشأن الاحتجاز السابق للمحاكمة، الذي يُنظر إليه على أنه تحدٍ خطير لنظام القضاء الجنائي بسبب طبيعته المتطاولة الأمد. ويرجع جزء كبير من ممارسة الاحتجاز السابق للمحاكمة إلى أحكام قانون الإجراءات الجنائية لعام 1965 المصممة بقصد منع حدوث تراكم للقضايا التافهة أو غير المدعومة بالأدلة في المحاكم الأعلى درجة، ولكن حدث على مدى العقود أن أصبح سبباً رئيسياً للتأخيرات في المحاكم بسبب عمليات التأجيل إلى أجل غير مسمى وبسبب نظام الحبس الاحتياطي اللذين أدّيا إلى اكتظاظ السجون. بيد أنه تجري حالياً مراجعة قانون الإجراءات الجنائية.

طاء- الأولويات الوطنية

122- في شباط/فبراير 2019، أطلقت الحكومة خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل باعتبارها ورقة استراتيجية للحد من الفقر من الجيل الرابع. والهدف الرئيسي للخطة هو تحقيق التعليم وتحسينه، ومن ثم التعليم المدرسي الجيد المجاني، كأساس لتنمية رأس المال البشري بغية تيسير تحقيق تحوّل في تمكين المرأة، وتحسين الصحة، وخلق فرص عمل، وتنمية قطاعات أخرى.

123- ويشكل الفساد عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. فأثر الفساد، إذا لم يتم القضاء عليه، يمكن أن يُضعف التمتع بحقوق الإنسان. وتبعاً لذلك، أنشأت الحكومة السريلانكية لجان التحقيق المستقلة الثلاث لمكافحة الفساد، وتحقيق المساءلة في شؤون الحكم، وتعزيز النمو الاقتصادي لشعب سيراليون.

124- وتهدف عملية مراجعة الدستور إلى تمكين البلد من اعتماد دستور جديد يستجيب لقضايا حقوق الإنسان الناشئة.

125- ويُنتظر أن يؤدّي إنشاء اللجنة المستقلة للسلام والوئام الوطني إلى تعزيز الوحدة الوطنية والتسامح السياسي والتماسك الاجتماعي على نحو يتوافق مع المجموعة 4 من خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل.

ياء- المساعدة التقنية

126- تطلب حكومة سيراليون المساعدة في المجالات التالية:

(أ) تعزيز الاستراتيجية الوطنية لإعداد التقارير ووسائل تتبّع البيانات واستخدام الإحصاءات لقياس الالتزامات المتعلقة بإعمال حقوق الإنسان المتعهَّد بها بموجب المعاهدات.

(ب) بناء القدرات بشأن إعداد التقارير عن الصكوك المختلفة لتقديمها إلى هيئات المعاهدات المناسبة.

(ج) تدريب القدرات الوطنية بشأن قاعدة البيانات الوطنية لإعداد التقارير والتتبّع.

(د) وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان.

Notes

1 See A/HRC/39/48/Add.1 in Annex 2.
2 https://www.ohchr.org/_layouts/15/WopiFrame.aspx?sourcedoc=/Documents/Issues/Disability/OlderPersons/SIERRA_LEONE.docx&action=default&DefaultItemOpen=1.
3 For example, Section 27(4) (d) of the Constitution of Sierra Leone Act, No. 6 of 1991 entrenches gender discriminatory law and harmful traditional practices.
4 For example, the Domestic Violence Act of 2007, the Devolution of Estates Act of 2007 and the Registration of Customary Marriage and Divorce Act of 2007.
5 Through the Ministry of Social Welfare, Gender and Children's Affairs (MSWGCA), as it was formerly known.
6 The body representing traditional women who carry out the practice of FMG.
7 The last five (5) ILO instruments were ratified by the Sierra Leone Parliament on 16th July 2019.
8 UNDP Sustainable Development Goals: The 2030 Agenda for Sustainable Development, Government of Sierra Leone, June 2019, p 30.